

التقرير الاقتصادي الشهري

ديسمبر 2020

المحتويات

3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
3	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
5	2.1 سوق الأوراق المالية.....
7	3.1 معدل التضخم.....
9	4.1 التطورات النقدية.....
14	ثانياً: التطورات النفطية.....
15	1.2 الإنتاج والأسعار.....
17	2.2 نمو الاقتصاد العالمي.....
18	3.2 الطلب العالمي على النفط.....
20	4.2 العرض العالمي من النفط.....
21	5.2 التجارة النفطية.....
22	6.2 المخزون النفطي.....
23	7.2 تطور عدد الحفارات النفطية.....
24	8.2 إنتاج النفط الأمريكي.....
24	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
24	1.3 تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد العالمي.....
26	2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
26	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
27	2.2.3 معدل التضخم.....
28	3.2.3 معدل البطالة.....
30	3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
30	1.3.3 معدل التضخم.....
30	2.3.3 معدل البطالة.....

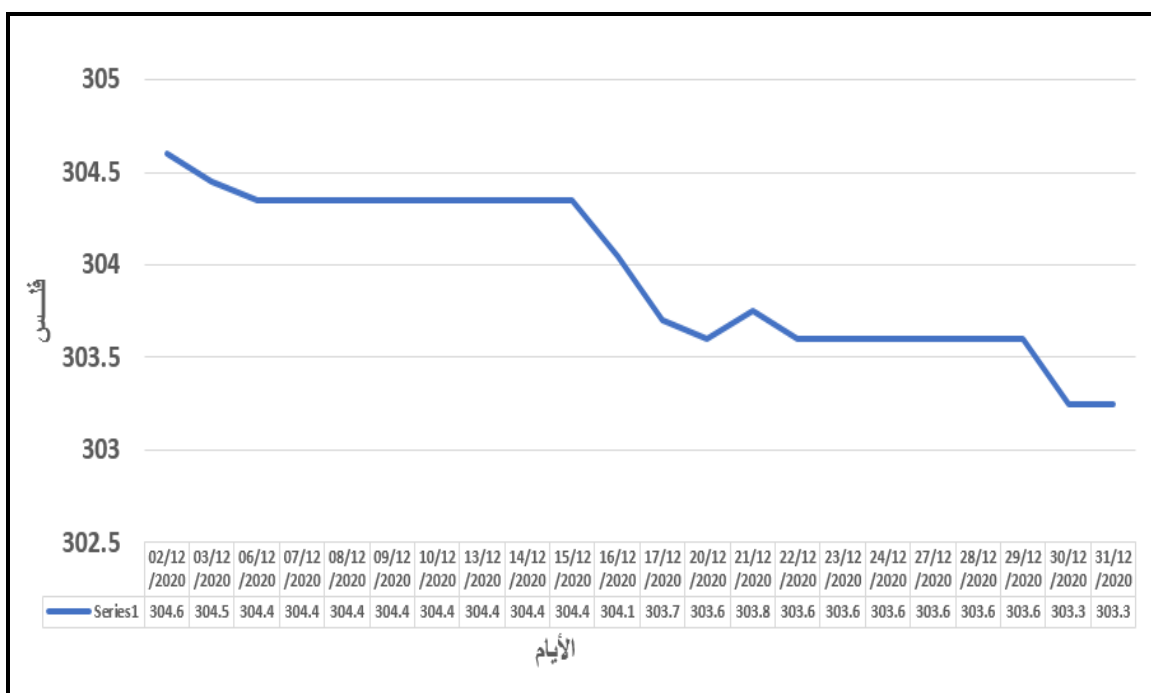
أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

وصل أعلى سعر صرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، خلال شهر ديسمبر 2020، إلى حوالي (304.6) فلس، ونفس هذا السعر بداية الشهر، لينتهي في نهاية الشهر عند (303.25) فلس، وبمعدل نمو سالب (-0.44%). ويعكس هذا السعر اتجاه سعر صرف الدولار للانخفاض في الفترة الأخيرة. ويوضح الشكل (1) سلوك سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الشهر المذكور.

شكل (1): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي (فلس)

ديسمبر 2020

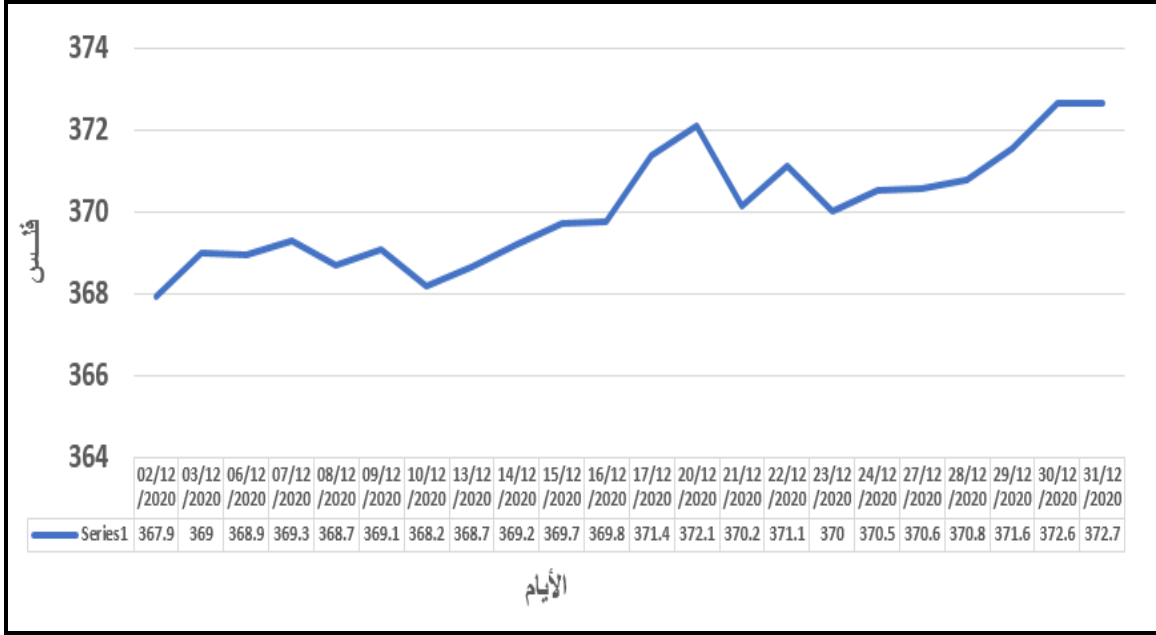


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو، خلال ديسمبر 2020، فقد حقق أعلى مستوى ليبلغ (372.664) فلس. مع وصول السعر أول الشهر إلى (367.911) فلس، وآخر الشهر نفس

مستوى أعلى سعر. وبمعدل نمو موجب بلغ (+1.27%). ويوضح الشكل (2) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (2): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو (فلس)
ديسمبر 2020

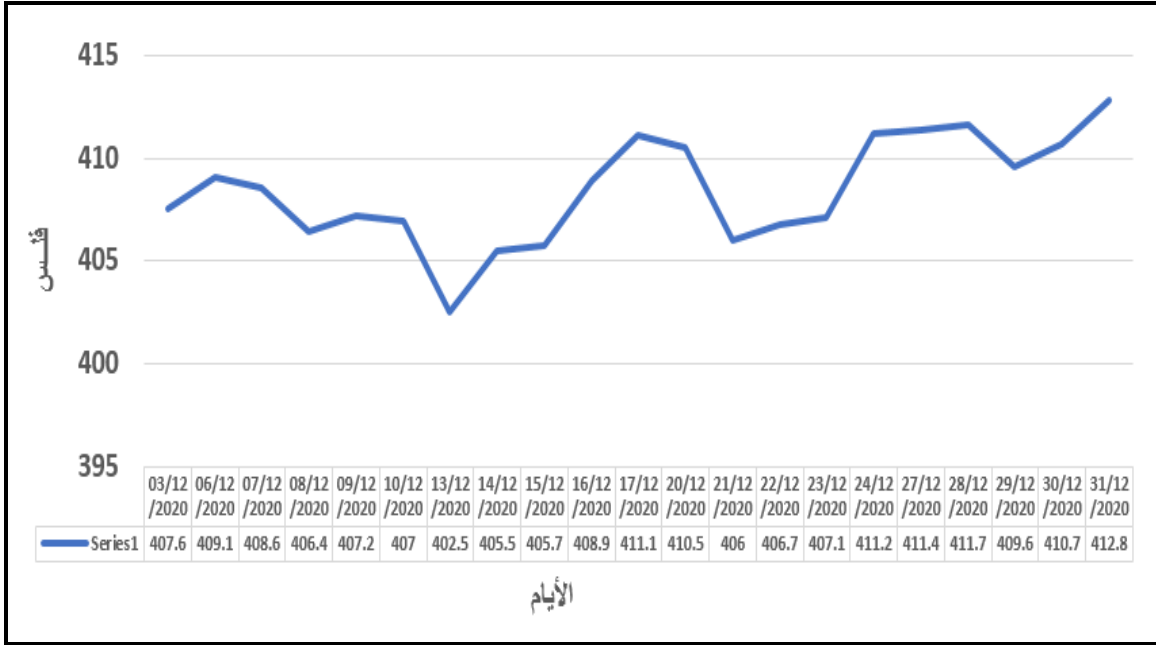


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

واتجه سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الإسترليني للارتفاع خلال ديسمبر 2020، ليحقق أعلى سعر نهاية الشهر (412.845) فلس، مع سعر في بداية الشهر بلغ (407.552) فلس، وسعر في نهاية الشهر يعادل أعلى سعر. وبمعدل نمو موجب بلغ (+1.28%). ويوضح الشكل (3) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (3): تطور سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي (فلس)

ديسمبر 2020



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي.

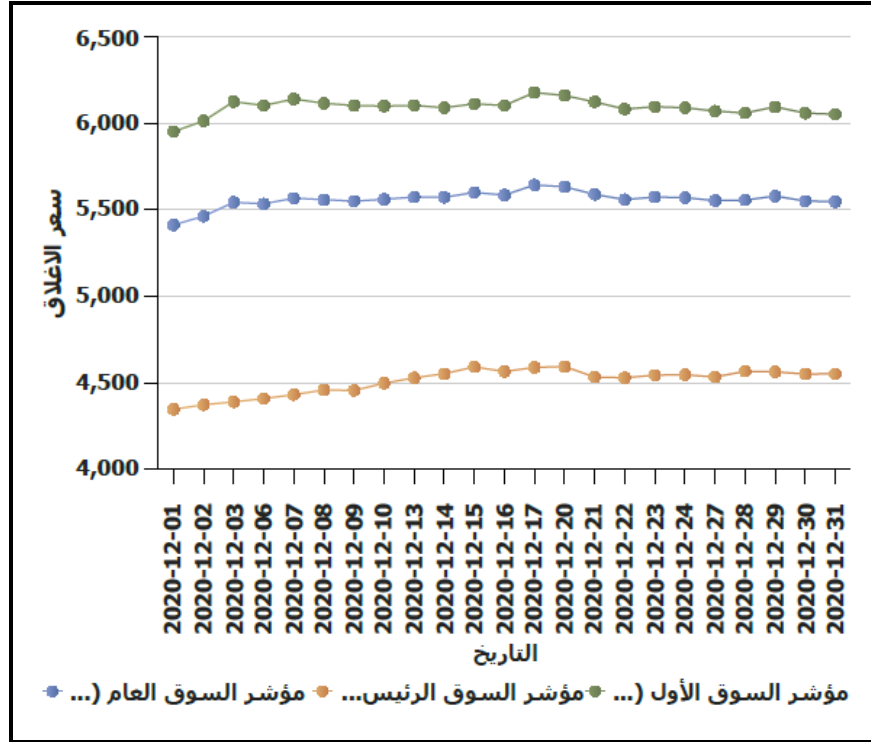
2.1 سوق الأوراق المالية

كان لانتخاب مجلس أمة جديد وتشكيل الحكومة الجديدة، في شهر ديسمبر 2020، الأثر الواضح على أداء السوق، خلال الشهر المذكور، على شكل ارتفاع قيم كافة المؤشرات. وكان لانتعاش تداول أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الأثر الملحوظ في هذا الانتعاش. الأمر الذي ترتب عليه وصول المكاسب الرأسمالية إلى حوالي (491) مليون دينار. مع وصول القيمة السوقية للبورصة إلى حوالي (32) مليار دينار وبنمو بلغ حوالي (1.5%) عن شهر نوفمبر السابق. وكان لقرار إغلاق الحدود البرية، والرحلات الجوية، نهاية شهر ديسمبر، الأثر في تخفيف الانتعاش، وبالشكل الذي أثر، سلباً، على المكاسب للشهر المذكور.

وعلى مستوى أداء المؤشرات فقد تحسّن مؤشر السوق الأول، في نهاية ديسمبر 2020، بمعدل (0.7%) تقريباً عن نهاية شهر نوفمبر السابق. أما المؤشر العام فقد ارتفع بمعدل حوالي (1.6%)، وفي حالة مؤشر السوق الرئيسي وصل النمو إلى حوالي (4%). في حين حقق مؤشر

رئيسي 50 نمواً بلغ حوالي (+4%) أيضاً. ويوضح الشكل (4) تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية خلال شهر ديسمبر 2020.

شكل (4): تطور المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، ديسمبر 2020



المصدر: موقع سوق الأوراق المالية.

في حين شهد متوسط عدد الأسهم المتداولة، خلال شهر ديسمبر 2020، انخفاضاً بلغ حوالي (15.5%) بالمقارنة مع متوسط شهر نوفمبر السابق.

وعند التطرق إلى الأداء على المستوى القطاعي في مجال (كمية) التداول، فقد تصدر قطاع "الخدمات المالية" عدد الأسهم المتداولة، والذي وصل، خلال ديسمبر، إلى حوالي (1.9) مليار سهم (من مجموع حوالي 4.8 مليار سهم)، ومثل هذا العدد حوالي (39%) من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. في حين جاء قطاع "البنوك" في المرتبة الثانية (حوالي مليار سهم) وبنسبة (21%) تقريباً. وقطاع "العقار" في المرتبة الثالثة (حوالي 828 مليون سهم) وبنسبة (17%) تقريباً. أما

على أساس (قيمة) التداول فقد تصدّر قطاع "البنوك"، أيضاً، المرتبة الأولى، حوالي (448) مليون دينار، وبنسبة حوالي (49%) من إجمالي قيمة التداول البالغ (922) مليون دينار تقريباً. واحتل قطاع "الخدمات المالية" المرتبة الثانية بقيمة (134) مليون دينار تقريباً، وبنسبة (15%) تقريباً. في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب قطاع "الصناعة" بقيمة بلغت حوالي (458) مليون دينار، وبنسبة (9.5%) تقريباً.

3.1 معدل التضخم

وفقاً لتقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الصادر من الإدارة المركزية للإحصاء، لشهر نوفمبر 2020، حقق التضخم (الإجمالي)، على المستوى الشهري، معدلاً بلغ (+0.25%). في حين حقق على المستوى السنوي معدل بلغ (+2.78%). وكان أكبر معدل ضمن المكونات السلعية والخدمية، على المستوى الشهري، في حالة "الأغذية والمشروبات" (+1.43%)، ثم "الكساء والملبوسات" (+0.44%)، و"الاتصالات" (+0.26%). أما على المستوى السنوي فتركز أكبر معدل للتضخم في حالة "الأغذية والمشروبات" (+9.83%)، ثم "الترفيه والثقافة" (+6.4%)، و"السلع والخدمات المتنوعة" (%)، و"السلع والخدمات المتنوعة" (+5.2%). وكان أكبر انخفاض هو في "التعليم" (-15.12%).

أما على معدل التضخم (الأساسي)، باستبعاد "الأغذية والمشروبات" فقد وصل معدل التضخم الشهري إلى (+0.09%)، والسنوي إلى (+1.47%). وباستثناء المسكن وصل المعدل، تبعاً، إلى (+0.42%)، و(+4.17%). وباستثناء "الأغذية والمشروبات"، و"السكن" وصل إلى (+0.08%) و(+2.40%)، تبعاً. ويوضح الجدول (1) هذه المعدلات لشهر نوفمبر 2020.

جدول (1): تطور الأرقام القياسية ومعدل التضخم
نوفمبر 2020 (%)

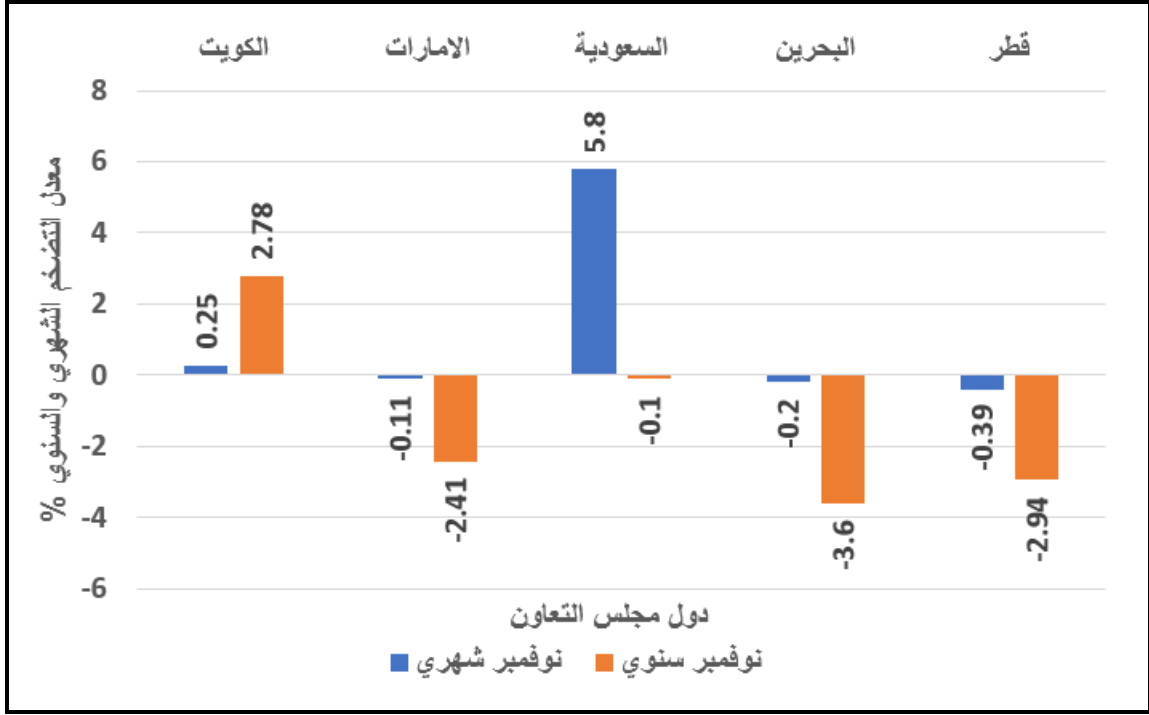
التغير السنوي (%)		التغير الشهري (%)		نوفمبر 2020	أكتوبر 2020	نوفمبر 2019	المجموعات الرئيسية
▲	2.78	▲	0.25	118.2	117.9	115.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
▲	9.83	▲	1.43	120.7	119.0	109.9	الأغذية والمشروبات
▲	2.51	-	0.00	135.0	135.0	131.7	السجائر والتبغ
▲	5.65	▲	0.44	114.1	113.6	108.0	الكساء وملبوسات القدم
-	0.00	-	0.00	115.0	115.0	115.0	خدمات المسكن
▲	3.95	-	0.00	126.3	126.3	121.5	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲	1.10	-	0.00	110.6	110.6	109.4	الصحة
▲	3.35	-	0.00	129.4	129.4	125.2	النقل
▲	4.24	▲	0.26	115.6	115.3	110.9	الاتصالات
▲	6.40	▲	0.09	116.3	116.2	109.3	الترفيهية والثقافية
▼	15.12-	-	0.00	105.0	105.0	123.7	التعليم
▼	0.08 -	-	0.00	122.5	122.5	122.6	المطاعم والفنادق
▲	5.20	▲	0.09	115.4	115.3	109.7	السلع والخدمات المتنوعة
▲	1.47	▲	0.09	117.7	117.6	116.0	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲	4.17	▲	0.42	119.8	119.3	115.0	باستثناء خدمات السكن

المصدر: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، الإدارة المركزية للإحصاء، نوفمبر، 2020.

وبالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون يوضح الشكل (5) أن دولة الكويت تأتي بعد السعودية من حيث معدل التضخم، على أساس شهري، لشهر نوفمبر 2020. أما على المستوى السنوي فتأتي بقية بلدان مجلس التعاون (ما عدا عمان، لعدم الحصول على معدل التضخم لشهر نوفمبر). معنى ذلك أن بقية دول المجلس قد حققت معدلات تضخم سالبة، أو قليلة بالقياس لدولة الكويت. ويمكن تفسير ذلك بأن حدة الطلب المحلي، بسبب انتشار فيروس "كوفيد - 19" كانت أشد في بقية دول المجلس. الأمر الذي انعكس سلباً على الأسعار. إلا أن تنامي الطلب، بشكل أسرع في حالة دولة الكويت، قد

يفسّره الارتفاع النسبي في معدل التضخم. مع أهمية الأخذ بنظر الاعتبار بأن سنة الأساس التي يتم على أساسها احتساب معدل التضخم بدولة الكويت، ليست واحدة في كافة هذه الدول.

شكل (5): معدل التضخم الشهري والسنوي لبلدان مجلس التعاون لشهر نوفمبر 2020 (%)



المصدر: الإدارات المركزية للإحصاء بدول مجلس التعاون

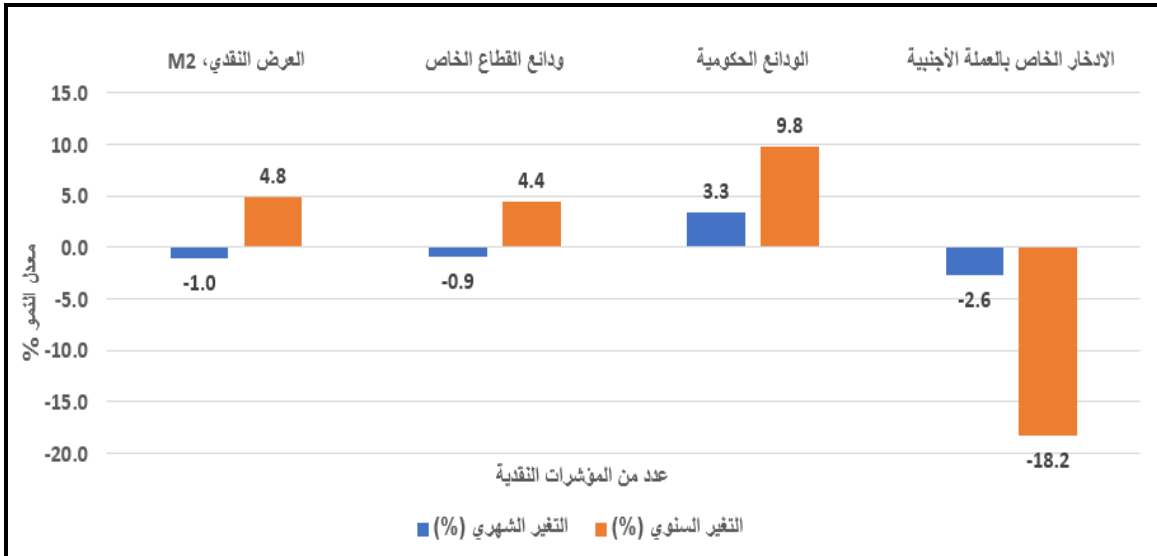
4.1 التطورات النقدية

أوضحت المؤشرات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لشهر نوفمبر 2020، ارتفاع العرض النقدي (M2)، على أساس سنوي (نوفمبر 2019 / نوفمبر 2020)، بحوالي (4.8%)، مع انخفاض طفيف، على أساس شهري (أكتوبر / نوفمبر 2020) بلغ (-1.0%). ويعود الانخفاض خلال شهر نوفمبر بالعرض النقدي، إلى الانخفاض الإجمالي في كل التغيرات في صافي الموجودات المحلية (-34.8) مليون دينار، والتغيرات في صافي الموجودات الأجنبية (-384.8)

مليون دينار (منها 230.1 مليون دينار تخص موجودات بنك الكويت المركزي، و154.7 مليون دينار تخص البنوك المحلية).

أما ودائع القطاع الخاص فقد نمت، على أساس سنوي، بحوالي (+4.4%)، مع انخفاض طفيف، على أساس شهري (-0.9%). ويعود الانخفاض الشهري أساساً إلى انخفاض مكّون "شبه النقود" ضمن هذه الودائع، الذي انخفض بحوالي (3.7) مليون دينار، بين شهري أكتوبر ونوفمبر 2020. أما النمو السنوي بالودائع فيعود أساساً إلى نمو مكّون "ودائع تحت الطلب"، بين شهري نوفمبر 2019، و2020، بمبلغ حوالي (16.8) مليون دينار. مع نمو للمدخرات الحكومية، شهرياً وسنوياً. وقد يفسّر ذلك بتحسّن الإيرادات النفطية. أما ودائع القطاع بالعملة الأجنبية فقد انخفض معدل النمو الخاص بها شهرياً وسنوياً. وهو توجه يتسق مع تنامي المدخرات بالعملة المحلية، كما يتسق مع تحيّر أسعار الفائدة لصالح الإيداع بالدينار، والمشار إليه لاحقاً. ويوضح الشكل (6) تطور معدل نمو عدد من المؤشرات النقدية شهرياً وسنوياً.

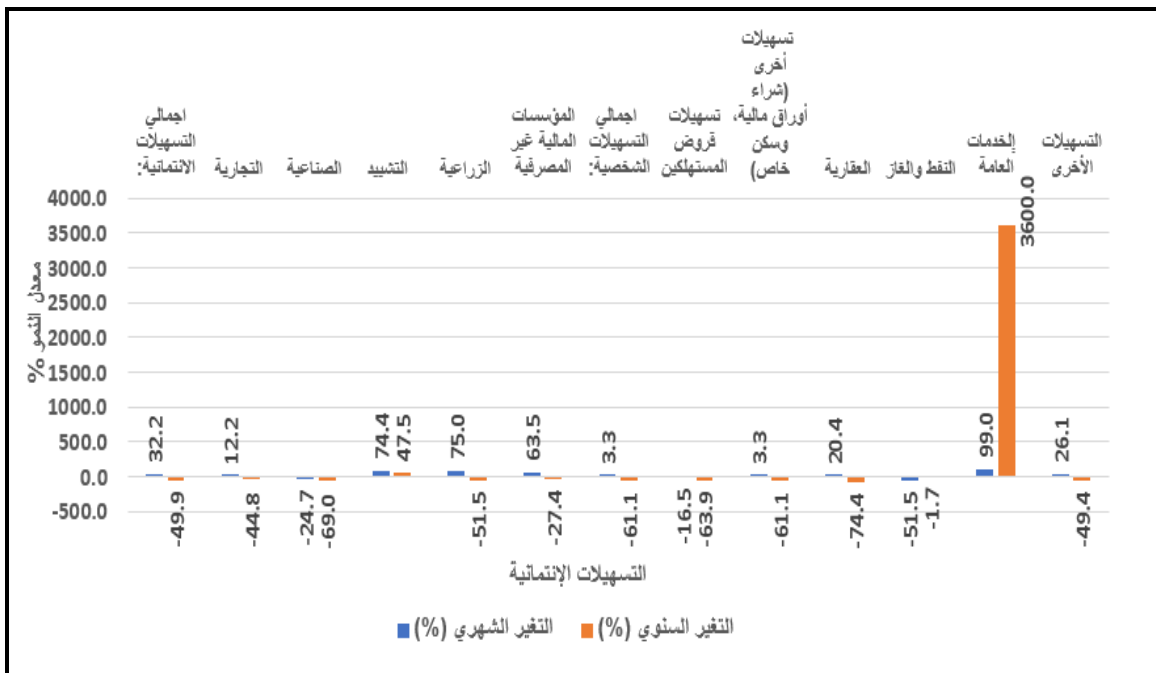
شكل (6): معدل النمو الشهري والسنوي، لعدد من المؤشرات النقدية
نوفمبر 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

وفي حالة مؤشرات الائتمان المحلي، قطاعياً، فإن كافة معدلات النمو السنوية بالسالب. وهذا أمر طبيعي، في ظل الصدمات التي شهدتها الاقتصاد الكويتي عام 2020، وعدم وصول مستويات الائتمان المختلفة، في نوفمبر 2020، إلى مستوياتها في نوفمبر 2019. أما على المستوى الشهري (والذي يعكس التعافي المتدرج في الائتمان) فقد شهدت كافة أنواع الائتمان القطاعية نمواً بالموجب (ما عدا قروض المستهلكين، والصناعة، والنفط والغاز). ويوضح الشكل (7) معدل النمو الشهري والسنوي للتسهيلات الائتمانية خلال شهر نوفمبر 2020.

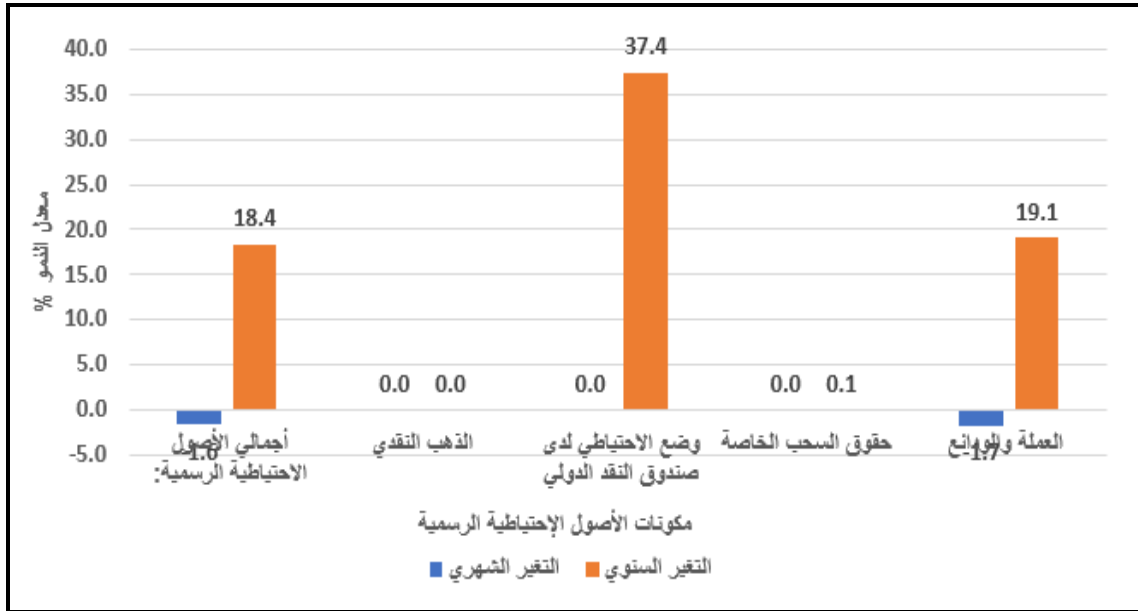
شكل (7): معدل النمو الشهري والسنوي، للتسهيلات الائتمانية
نوفمبر 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

أما مؤشرات الأصول الاحتياطية الرسمية فقد شهد إجمالي هذه الأصول نمواً سنوياً بلغ حوالي (18.4%) (من 122555 مليون دينار في نوفمبر 2019 إلى حوالي 14510 مليون دينار في نوفمبر 2020). ويعود ذلك أساساً إلى نمو مكوّن "وضع الاحتياطي لدول صندوق النقد الدولي" (37.4%) (من حوالي 157 مليون إلى حوالي 215 مليون، خلال السنة الماضية). ثم مكوّن "العملة والودائع" (19.1%) (من حوالي 11503 مليون دينار إلى 13699 مليون دينار، خلال السنة الماضية). وهذا المستوى من الاحتياطي يعتبر صمام أمان لتغطية الواردات والمحافظة على استقرار ميزان المدفوعات. ويوضح الشكل (8) تطور معدل نمو الأصول الأجنبية الرسمية ومكوناتها شهرياً وسنوياً.

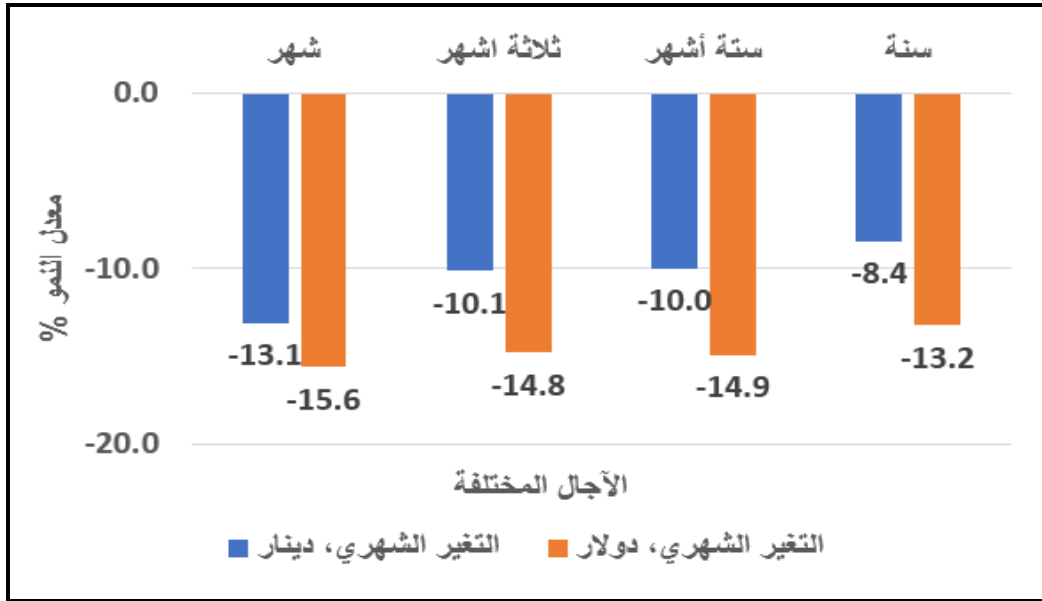
شكل (8): معدل النمو الشهري، والسنوي، لمكونات الأصول الاحتياطية الرسمية
نوفمبر 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

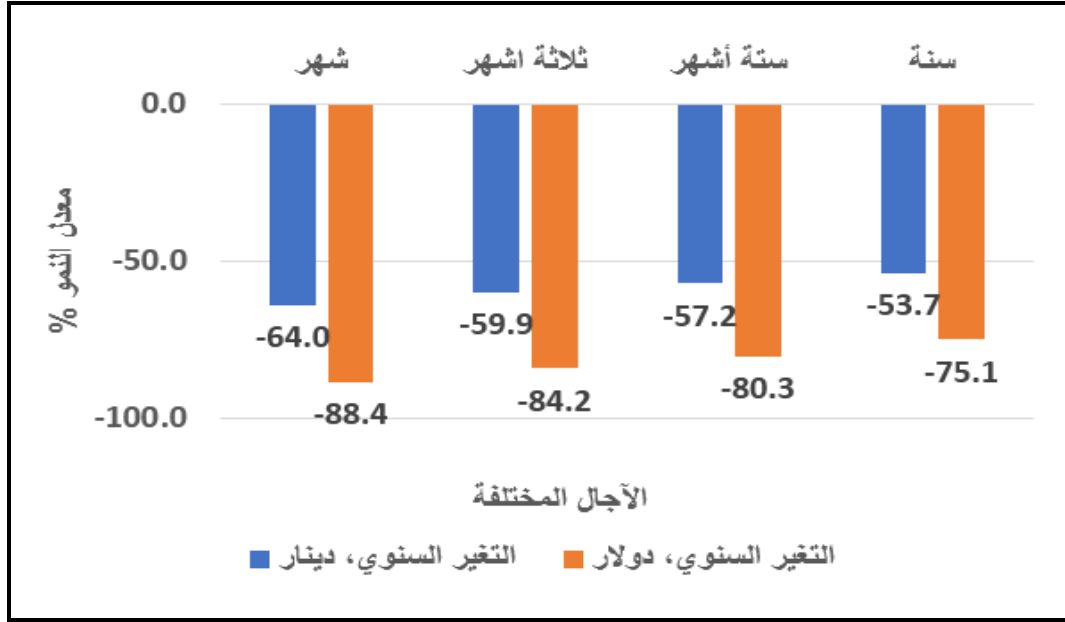
وفي مجال مؤشرات أسعار الفائدة، على الودائع بالدينار والدولار، لازالت معدلات نمو هذه الأسعار بالسالب سنوياً وشهرياً، ولمختلف الآجال. مع ملاحظة تعاضم معدلات النمو السالبة في حالة أسعار الفائدة على الدولار، بالمقارنة مع معدل النمو في حالة على الودائع بالدينار. وهو الاتجاه الذي يدعم الإيداع بالعملة المحلية كمصدر أساسي لتمويل الائتمان المحلي المتنامي. كما أن هذا الاتجاه يدعم من تخفيض تكلفة التمويل في الظروف الحالية، والمتسق مع الاتجاهات في السياسة النقدية عالمياً، في هذا المجال. وتوضح الأشكال (9) و (10) معدلات نمو أسعار الفائدة على الودائع بالدينار والدولار شهرياً وسنوياً.

شكل (9): معدل النمو الشهري بأسعار الفائدة على الودائع بالدينار والدولار، لآجال مختلفة نوفمبر 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

شكل (10): معدل النمو السنوي بأسعار الفائدة على الودائع بالدينار والدولار، لأجل مختلفه نوفمبر 2020 (%)



المصدر: محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، موقع بنك الكويت المركزي.

ثانياً: التطورات النفطية

شهد يوم 6 ديسمبر 2020 اتفاق دول أوبك، والدول المستقلة المنتجة للنفط (أوبك+)، اتفاقاً على استمرار الالتزام بتخفيض الإنتاج النفطي. مع دعم المملكة العربية السعودية لهذا الخفض من خلال تطوعها بخفض إضافي يبلغ (1) مليون برميل/ يوم خلال شهري فبراير ومارس 2020. مع اجتماع شهري لتقييم أوضاع السوق النفطي. كما أكد الاتفاق على ما تم الاتفاق عليه برفع الإنتاج بنحو (500) ألف برميل/ يوم بدءاً من يناير 2020. وبذلك يتعدل مستوى الخفض من (7.7) إلى (7.2) مليون برميل/ يوم. كما وجه الاتفاق الدعوة للدول التي لم تلتزم بخفض الإنتاج أهمية تقدير خطتها لتعويض الخفض المطلوب عن الكميات الزائدة عن الإنتاج، إلى أمانة أوبك بحلول 15 يناير 2021.

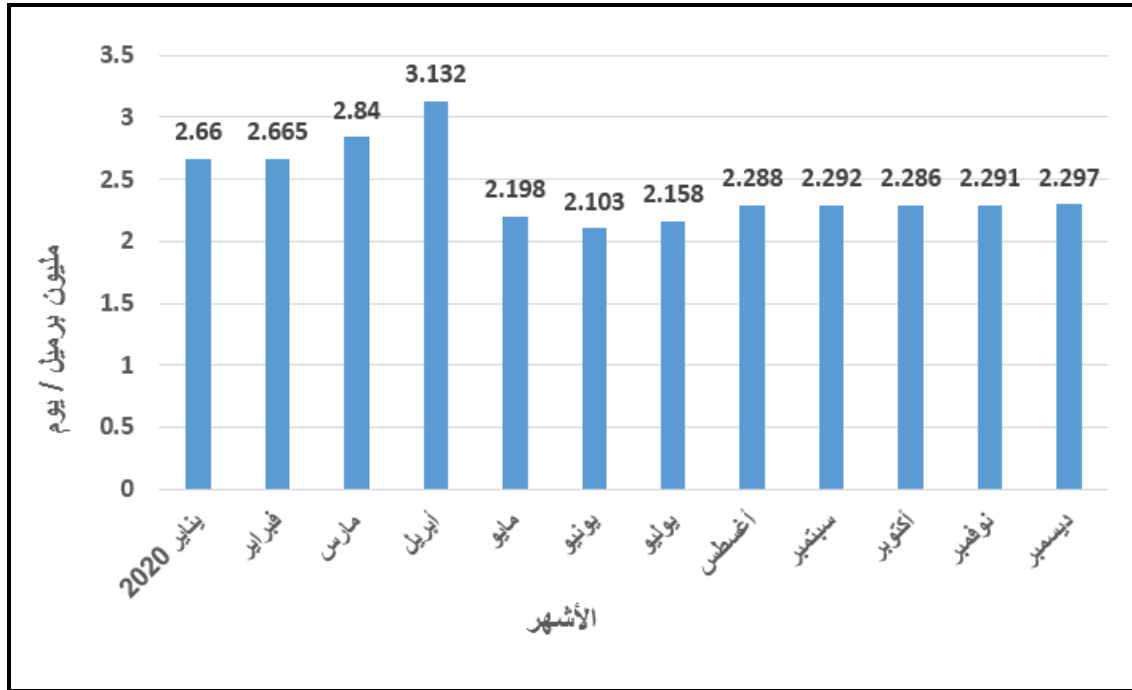
1.2 الإنتاج والأسعار

وصل إنتاج أوبك، خلال ديسمبر 2020، إلى حوالي (25.362) مليون برميل/يوم. وكانت أكبر زيادة في الإنتاج، مقارنة بشهر نوفمبر السابق، هي في حالة ليبيا (+136 ألف برميل/يوم)، ثم العراق (+76 ألف برميل/يوم)، والإمارات (+63 ألف برميل/يوم). أما الدول التي شهدت خفضاً بالإنتاج خلال ديسمبر فهي نيجيريا (-28 ألف برميل/يوم)، وأنغولا والكونغو (-14 ألف برميل/يوم، لكل منهما). مع خفض بين (2 - 3 ألف برميل/يوم) في حالات الجزائر، وغينيا الاستوائية، والمملكة العربية السعودية. أما في حالة دولة الكويت فقد وصل إنتاجها في ديسمبر 2020، كمتوسط، إلى حوالي (2.297) مليون برميل/يوم، وبارتفاع حوالي (5) ألف برميل/يوم عن مستوى شهر نوفمبر السابق. ويوضح الشكل (11) تطور الإنتاج بدولة الكويت خلال العام الماضي المنتهي في ديسمبر 2020.

شكل (11): تطور الإنتاج النفطي بدولة الكويت

يناير 2020 - ديسمبر 2020

(مليون برميل/يوم)



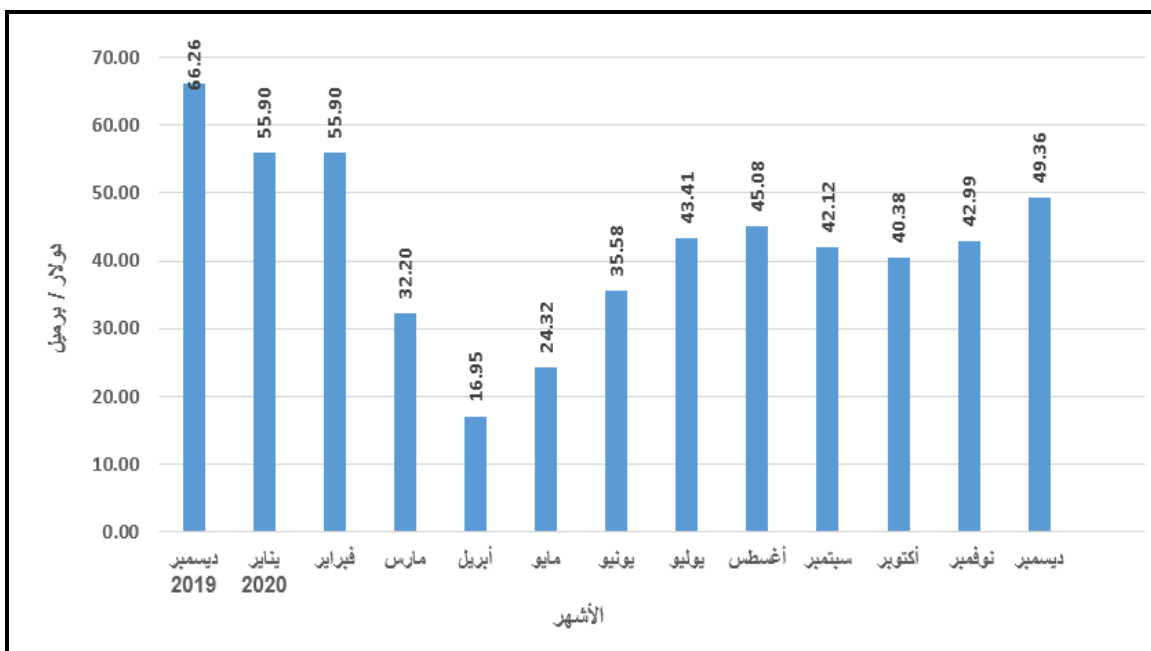
المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, January, 2021.

أما في مجال الأسعار النفطية فقد شهدت انتعاشاً، خلال ديسمبر 2020، مستمراً من الشهر السابق، نوفمبر، مدعماً بتحسين شروط الأسواق النفطية وبطلب متنامي من منطقة آسيا الباسيفيكية. وبناءً على ذلك ارتفع متوسط سعر سلّة أوبك المرجعية، خلال ديسمبر، بحوالي (6.56) دولار/ برميل، ليصل السعر إلى (49.17) دولار/ برميل. أما في حالة دولة الكويت فقد وصل سعر برميل النفط المصدر، خلال ديسمبر، إلى متوسط يبلغ (49.36) دولار/ برميل. ويوضح الشكل (12) تطور السعر، في دولة الكويت، خلال العام الماضي المنتهي في ديسمبر 2020.

شكل (12): تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر

يناير 2020 – ديسمبر 2020

(دولار/ برميل)



المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, January, 2021.

2.2 نمو الاقتصاد العالمي

تم إعادة النظر بمعدل النمو العالمي، بشكل طفيف، لعام 2020، ليكون (-4.1%)، بدلاً من (-4.2%). وذلك بسبب التحسن الاقتصادي في الأداء غير المتوقع في الربع الثالث من العام المذكور. أما معدل النمو المتوقع لعام 2021 فبقي على حاله، وفقاً لتقديرات شهر ديسمبر 2020، وهو (+4.4%). وذلك بفعل الآثار المحتملة للحزم المالية في مختلف دول العالم، وبدء عودة الأنشطة، تدريجياً لمستواها الطبيعي.

وتم إعادة النظر، وفقاً لتقديرات شهر ديسمبر 2020، بمعدل نمو الولايات المتحدة، لعام 2020، باتجاه رفع المعدل بنحو (+0.1%) ليصل معدل النمو إلى (-3.5%). مع بقاء معدل النمو لعام 2021 عند (+3.4%). في حين تم رفع معدل نمو منطقة اليورو، لعام 2020، بنحو (+0.1%) ليصل إلى (-7.2%). في حين بقي معدل النمو المتوقع لعام 2021 عند (+3.7%). أما معدلات النمو في اليابان، وفقاً لتقديرات ديسمبر، فقد بقيت عند (-5.2%) لعام 2020، و(+2.8%) لعام 2021. وظل الاقتصاد الصيني محتفظاً بتوقعاته في النمو عند (+2.0%) لعام 2020، و(+6.9%) لعام 2021. أما الاقتصاد الهندي فقد تم خفض معدل انكماش النمو لعام 2020 بنحو (0.2%) ليصبح (-9.0%). وبقي معدل النمو المتوقع لعام 2021 على حاله (+6.8%). ويوضح الجدول (2) معدلات النمو المتوقعة لعامي 2020 و 2021 لعدد من الأقاليم الاقتصادية وعدد من الدول.

جدول (2): معدلات النمو المعدلة لشهر ديسمبر 2020 لعدد من الأقاليم والدول

2020 – 2021 (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
4.1-	9.0-	2.0	5.2-	10.5-	7.2-	3.5-	5.3-	4.1-	عام 2020
0.4	0.2	0.0	0.0	0.9-	0.1	0.1	0.0	0.1	التغير عن توقعات شهر نوفمبر 2020
2.9	6.8	6.9	2.8	3.8	3.7	3.4	3.5	4.4	2021
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التوقعات عن شهر نوفمبر 2020

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, January, 2021.

3.2 الطلب العالمي على النفط

تم رفع الطلب العالمي على النفط، وفقاً لتقديرات ديسمبر 2020، بالمقارنة مع تقديرات الشهر السابق، بحوالي (9.8) مليون برميل/يوم، على أساس سنوي، ليصل الطلب إلى (90.0) مليون برميل/يوم لعام 2020. وذلك بسبب انتعاش طلب الأعضاء الأمريكيين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبقيادة الولايات المتحدة، لانتعاش طلب قطاع النقل. أما في حالة الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة فقد تحقق الانتعاش بالطلب في حالي الصين، والهند (بفعل طلب القطاع البتروكيميائي، وطلب الكازولين).

أما الطلب العالمي الخاص لعام 2021 فقد تم رفع توقعاته، حسب تقديرات شهر ديسمبر 2020، بنحو (5.9) مليون برميل/يوم، على أساس سنوي، ليصل إلى (95.9) مليون برميل/يوم. ولا يختلف هذا التوقع عن ذلك الخاص بشهر نوفمبر السابق. ويتوقع أن يرتفع، عام 2020، كل من طلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي (2.6) مليون برميل/يوم، على أساس سنوي. أما في الدول غير الأعضاء بالمنظمة فيتوقع ارتفاع الطلب بحوالي (3.3) مليون برميل/يوم، على أساس سنوي، ومدعماً بالطلب الصيني، ومن ثم الهندي، وبقية دول آسيا. ويوضح الجدول (3) توقعات الطلب لعام 2021 بالمقارنة مع 2020، حسب تقديرات شهر ديسمبر 2020.

جدول (3): توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2021 حسب تقديرات شهر ديسمبر نفس العام، وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2020 (مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
التغير عن عام 2020 (%)	التوقع لعام 2021	
6.91	24.38	القارة الأمريكية
6.81	19.89	منها: الولايات المتحدة
5.64	12.99	القارة الأوروبية
4.56	7.37	آسيا الباسيفيكية
6.15	44.75	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
8.55	13.99	الصين
13.53	4.76	الهند
5.73	8.64	آسيا الأخرى
5.00	6.30	أمريكا اللاتينية
4.88	7.93	الشرق الأوسط
4.05	4.24	أفريقيا
6.82	5.30	دول الاتحاد السوفيتي السابق
5.97	3.45	منها: روسيا
8.43	1.85	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
6.92	51.17	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
6.56	95.91	العالم
6.56	95.89	تقدير الشهر السابق
0.00	0.02	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, January, 2021.

4.2 العرض العالمي من النفط

تشير تقديرات شهر ديسمبر 2020 إلى انكماش عرض الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك للعام المذكور، ليصل إلى متوسط (62.7) مليون برميل/ يوم، ممثلاً انكماش يبلغ (2.5) مليون برميل/ يوم، على أساس سنوي. ولا تختلف هذه التقديرات عن تلك الخاصة بشهر نوفمبر السابق، رغم إعادة النظر بالعرض، نزولاً وصعوداً، لعدد من البلدان، في الربع الرابع من عام 2020. حيث تم خفض العرض النفطي لكل من الولايات، والبرازيل باتجاه النزول. فيحين تم رفع العرض في حالات كندا، وروسيا.

أما توقعات عام 2021، الخاصة بشهر ديسمبر 2020، فبقيت دون تغيير، مع نمو متوقع بحوالي (0.8) مليون برميل/ يوم. وتم تعويض الارتفاع بالعرض المتوقع في الولايات المتحدة، بالخفض المتوقع في روسيا. مع إمكانية تحسّن إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بفعل تحسّن الأسعار في النصف الثاني من عام 2020. لذا تم رفع توقع العرض النفطي بحوالي (+0.1) مليون برميل/ يوم ليصل إلى (18.0) مليون برميل/ يوم. ويوضح الجدول (4) تطور العرض المتوقع لعدد من أقاليم دول العالم لعامي 2020 و 2021.

جدول (4): تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك، ديسمبر 2021 بالمقارنة مع عام 2020 (مليون برميل/يوم)

التغير عن 2020	توقع عام 2021	الأقاليم
		الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
0.61	25.31	الدول الأمريكية:
0.37	17.99	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.12	4.01	الدول الأوروبية
-0.01	0.53	الدول الآسيوية الباسيفيكية
0.72	29.85	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.00	4.16	الصين
-0.02	0.75	الهند
-0.03	2.50	آسيا الأخرى
0.29	6.36	أمريكا اللاتينية
0.06	3.23	الشرق الأوسط
-0.08	1.38	أفريقيا
-0.23	13.10	دول الاتحاد السوفيتي السابق:
-0.21	10.21	منها: روسيا
-0.01	2.89	الدول الأخرى
-0.01	31.48	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
0.72	61.33	مجموع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.13	2.20	عوائد التكرير
0.85	63.53	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك

المصدر: OPEC, Oil Report, January, 2021.

5.2 التجارة النفطية

تشير الإحصاءات المتاحة، لشهر ديسمبر 2020، إلى وصول الواردات الأمريكية النفطية، إلى (5.6) مليون برميل/يوم، ولتمثل متوسط سنوي يبلغ (5.9) مليون برميل/يوم، وهو الأقل منذ عام 1992. مع وصول صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، خلال نفس الشهر، إلى (3) مليون برميل/يوم بانخفاض عن المستوى المسجل في فبراير 2020 والبالغ (3.7) مليون برميل/يوم.

مع متوسط سنوي لهذه الصادرات بلغ (3.1) مليون برميل/ يوم عام 2020. ويشكّل هذا المتوسط ارتفاعاً يبلغ (0.2) مليون برميل/ يوم عن متوسط السنة السابقة.

أما واردات الصين النفطية، المعلنة لشهر نوفمبر 2020، فقد بلغت (11.1) مليون برميل/ يوم. أما عن شهر ديسمبر 2020، فتوضح الإحصاءات هبوط الواردات إلى (9.1) مليون برميل/ يوم. إلا أن التوقعات لشهر يناير 2021 تشير إلى عودة الانتعاش للواردات النفطية الصينية بسبب ارتفاع الحصص النفطية المخصصة لمصافي التكرير.

أما واردات الهند من النفط فقد قفزت بمعدل (24%) خلال شهر نوفمبر (آخر شهر تتوفر به الإحصاءات)، ولتصل إلى (4.5) مليون برميل/ يوم. وذلك بفعل تخفيف إجراءات الحظر وارتفاع طلب المصافي. في حين استمرت الواردات اليابانية النفطية بالتحسن خلال شهر نوفمبر، ولثاني شهر، ولتصل الواردات إلى (2.3) مليون برميل/ يوم، كمتوسط للشهر المذكور وذلك بفعل تحسن الطلب على النفط لأسباب موسمية. إلا أن هذه الواردات لازالت أقل بنحو (22%) من العام الماضي.

6.2 المخزون النفطي

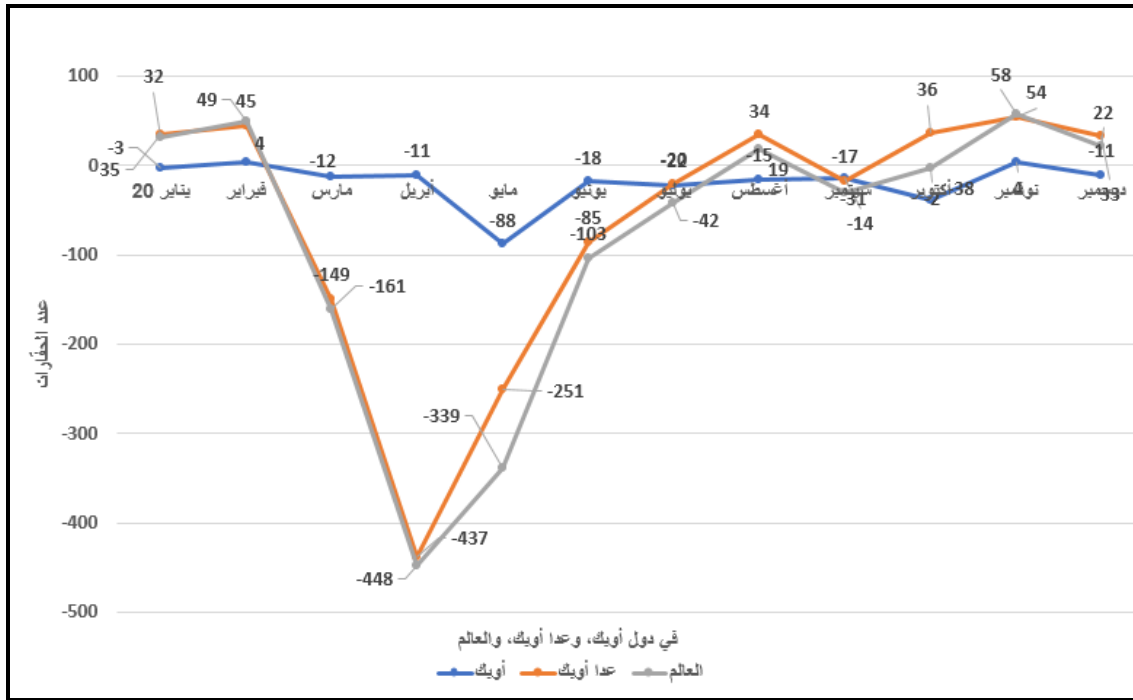
انخفض المخزون التجاري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال نوفمبر 2020، بحوالي (24.5) مليون برميل/ على أساس شهري، وليصل مستوى المخزون النفطي إلى (1,546) مليون برميل. ويعتبر هذا المستوى من المخزون أعلى بنحو (205.1) مليون برميل عن نظيره قبل عام. أما على مستوى التغطية اليومية للمخزون فقد انخفضت، على أساس شهري، بنحو (1.6) يوم في نوفمبر، ولتصل إلى أيام تغطية عددها (70.5) يوم.

أما المخزون التجاري النفطي الأمريكي، في ديسمبر 2020، فقد انخفض، على أساس شهري بحوالي (10.3) مليون برميل، وليصل المخزون إلى (1,344) مليون برميل. ويعتبر هذا المستوى أعلى بنحو (61.8) برميل عن المستوى السائد قبل سنة، ديسمبر 2019.

7.2 تطور عدد الحفّارات النفطية

ارتفع عدد الحفّارات عالمياً بنحو (22) حفّارة، خلال شهر ديسمبر 2020، منها (-11) في أوبك، والباقي (+33) في الدول غير الأعضاء في أوبك. وتركز أكبر انخفاض، ضمن أوبك، في دولة الكويت (-7) حفّارة، ثم الجزائر (-3)، ثم في ليبيا، ونيجيريا، والسعودية، والإمارات (-1) حفّارة لكل منهم). مع عدم التغيّر في بقية أعضاء أوبك. مع تركّز الانخفاض في الدول غير الأعضاء في أوبك دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (-5)، والآسيوية الباسيفيكية (-2). وتركّز الارتفاع في الولايات المتحدة (+30). ويوضح الشكل (13) اتجاهات تغيير عدد الحفّارات خلال العام الماضي المنتهي في ديسمبر 2020.

شكل (13): تطور عدد الحفّارات في دول أوبك، وعدا أوبك، والعالم
يناير 2020 - ديسمبر 2020



المصدر: مجمّعة من تقارير النفط الشهرية لأوبك.

8.2 إنتاج النفط الأمريكي

وصل هذا الإنتاج، خلال ديسمبر 2020، إلى (11.025) مليون برميل/ يوم، بالمقارنة مع (12.802) مليون برميل/ يوم في ديسمبر 2019. أما المنتجات النفطية الموجهة للسوق المحلي فقد وصلت إلى (18.628) مليون برميل/ يوم، مقارنة مع (20.443) مليون برميل/ يوم، في ديسمبر 2019. ووصلت صادرات الولايات المتحدة خلال ديسمبر 2020 إلى (8.283) مليون برميل/ يوم مقارنة مع (9.331) مليون برميل/ يوم في ديسمبر 2019. وارتفع رصيد التجارة النفطية بحوالي (436) ألف برميل/ يوم في ديسمبر 2020.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 تقرير البنك الدولي حول الاقتصاد العالمي

أصدر البنك في 5 يناير 2021 تقريره حول "آفاق الاقتصاد العالمي Global Economic Prospects". وتوقع التقرير تحقيق الاقتصاد العالمي لنمو حقيقي يبلغ (4%)، شريطة انتشار الأخذ بالتطعيم ضد فيروس "كوفيد - 19"، وتحقيق المزيد من الاستثمارات.

ورغم أن العالم بدأ يدخل في مرحلة نمو، ولو خافت، إلا أنه لازال أمام متخذي القرارات عدد من التحديات، التي عبّر عنها رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالپاس David Malpass، منها:

- التحدي الصحي،
- وإدارة المديونية،
- وسياسات الميزانية العامة،
- والإصلاحات الاقتصادية.

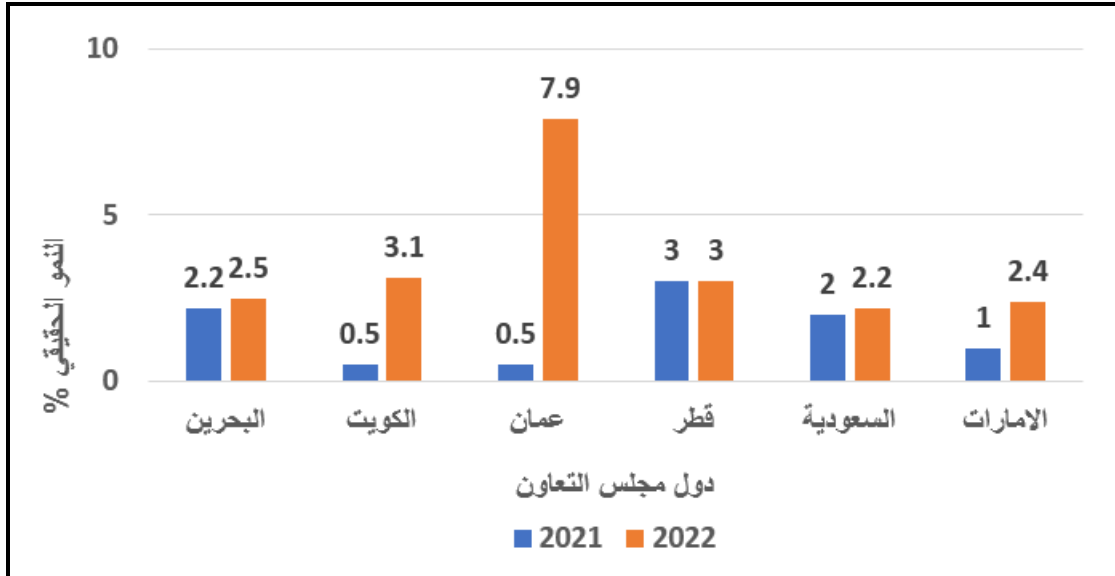
ومع ذلك فإن الانهيار الذي كان متوقعاً عام 2020 لم يكن بتلك الشدة المتوقعة، ويعود ذلك إلى أن درجة الانكماش Contractions في البلدان المتقدمة، لم تكن عميقة جداً. بالإضافة إلى سرعة تعافي الاقتصاد الصيني. وعلى العكس كانت درجة تأثير الفيروس على اقتصادات بقية البلدان الناشئة (عدا الصين)، والبلدان النامية، أقوى من المتوقع. لذا فإن الآثار السلبية على القطاع العائلي،

والأعمال، لابد وأن تدرس وتحلل جيداً، حسب تعبير كبير المحللين الاقتصاديين في مجموعة البنك "كارمان ريرهارت Caman Reinhart".

ويتوقع التقرير، بالإضافة إلى تحقيق الاقتصاد العالمي لنمو حقيقي يبلغ (4%) عام 2021، أيضاً، نمواً يصل إلى (3.3%) في الولايات المتحدة، و(3.5%) في منطقة اليورو، و(7.9%) في الصين، و(2.5%) في اليابان، و(5.4%) في الهند.

أما على مستوى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيصل معدل النمو المتوقع لعام 2021 إلى (+2.2%) في البحرين، و(+0.5%) في الكويت (+3.1% لعام 2022)، و(+0.5%) في عمان، و(+2.0%) في السعودية، و(+1.0%) في الإمارات، و(+3.0%) في قطر. ويوضح الشكل (14) توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي حول معدلات النمو الحقيقية (%) لدولة الكويت، بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الأخرى.

شكل (14): توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، البنك الدولي، يناير 2021
حول معدلات النمو الحقيقية (%) لدولة الكويت، بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الأخرى



المصدر: مجمعة من World Bank, Global Economic Prospects, Jan., 2021

ولعلّ من أهم ما تطرق إليه التقرير بخصوص الأوضاع الاقتصادية بدول المجلس هو أنها رغم تحسّن أوضاعها الاقتصادية خلال النصف الثاني من عام 2020، إلا أن الوضع يبقى عرضة لعدم الاستقرار. فهناك انخفاض الطلب الذي أثر على ضغط معدلات التضخم للأسفل.

كما أن هذه الدول تعاملت بشكل مختلف للتكيّف مع الصدمة الاقتصادية لعام 2020. ففي الوقت الذي اعتمدت به كل من عمان وقطر والإمارات، بشكل رئيسي، على الاقتراض، اعتمدت الكويت على صندوق الاحتياطي العام أساساً. مع استخدام للسياسة النقدية للتكيّف أيضاً. حيث تم تخفيض أسعار الفائدة بشكل كبير.

أما فيما يتعلق بالمخاطر بالنسبة لبلدان المجلس فيشير التقرير إلى مخاطر انخفاض أسعار النفط (رغم الاستقرار النسبي للأسعار منذ أواسط 2020)، أو المزيد من خفض الإنتاج النفطي. بالإضافة إلى بعض المشاكل المؤسسية المحلية، والمخاطر الإقليمية.

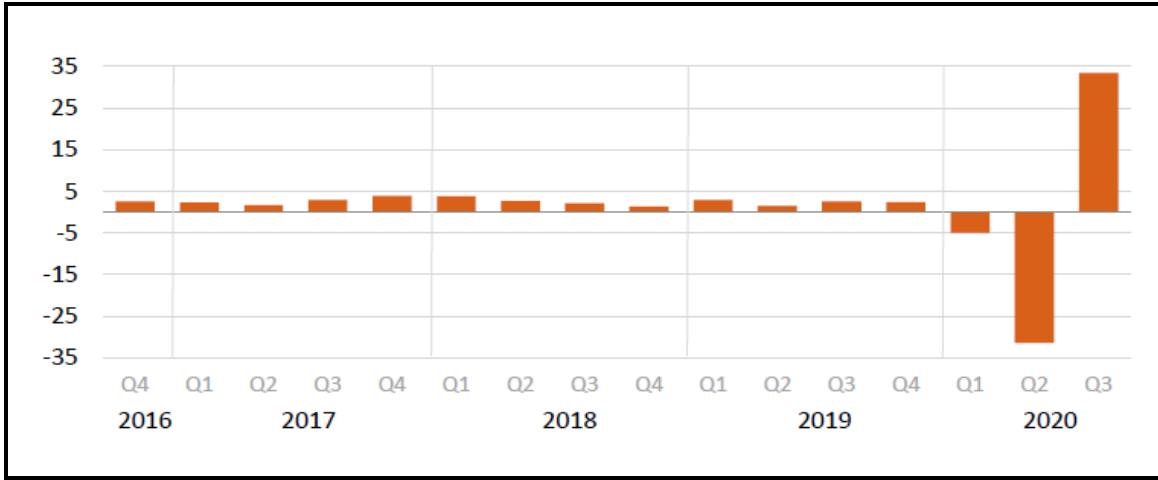
2.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً للتقديرات "الثالثة" للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث 2020 بلغ معدل النمو الحقيقي (33.4%) مقارنة بالربع الثاني من نفس العام. علماً بأن معدل النمو المناظر في الربع الثاني كان (31.4%). ويعكس هذا الارتفاع المساهمة الإيجابية للاستهلاك الخاص الذي حقق معدل نمو، خلال الربع الثالث بلغ (41.0%)، والصادرات (59.6%)، والاستثمار الثابت غير السكني (22.9%)، والاستثمار الثابت السكني (63.0%). في حين انخفض معدل نمو في حالات مكونات الناتج المتمثلة في الإنفاق الحكومي الفيدرالي (-6.2%)، والإنفاق الحكومي على مستوى الولاية والمحليات (-3.9%). أما الواردات فقد ارتفعت بمعدل نمو بلغ (93.1%) في الربع الثالث.

أما معدل النمو الإسمي فقد ارتفع، في الربع الثالث 2020، بمعدل (38.3%)، على أساس سنوي، أو ما يعادل (1.65) تريليون دولار. وبذلك تصل قيمة الناتج، الإسمية، إلى حوالي (21.17) تريليون دولار. أما بالربع الثاني، السابق، فقد انخفض الناتج بنحو (32.8%)، أو ما يعادل (2.04) تريليون دولار. ويوضح الشكل (15) معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنة، خلال الفترة 2016 – 2020.

شكل (15): معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنوي (بالمقارنة مع الربع السابق)، للفترة 2016 – 2020 (%)



المصدر: US, BEA.

2.2.3 معدل التضخم

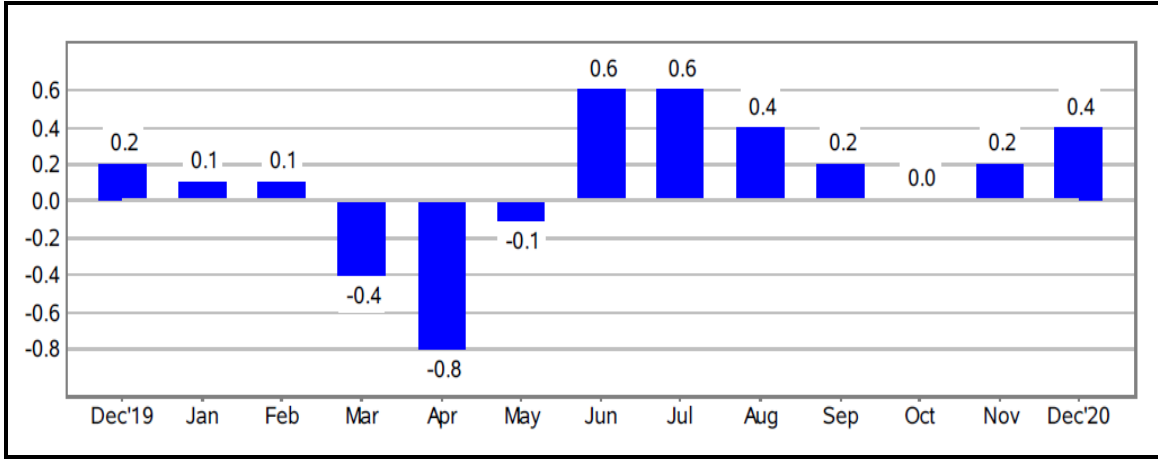
ارتفع معدل التضخم (الإجمالي) في المناطق الحضرية، والمعدل موسمياً، خلال شهر ديسمبر 2020، بنحو (+0.2%)، على أساس شهري (نوفمبر/ ديسمبر 2020)، في حين ارتفع بنحو (1.4%) على أساس سنوي (ديسمبر 2019 – ديسمبر 2020).

وساهم بشكل كبير في معدل التضخم الشهري الارتفاع في معدل تضخم الكازولين (+8.4%)، والذي يمثل حوالي (+60%) من ارتفاع المعدل الشهري. في حين ارتفع المعدل الخاص بالطاقة بحوالي (+4%)، والأغذية بحوالي (+0.4%).

أما على أساس الارتفاع السنوي بمعدل التضخم فقد ارتفع معدل الأغذية بحوالي (+3.9%)، والطاقة بنحو (+7.0%).

وبعد استبعاد الأغذية والطاقة من المعدل الإجمالي يشير معدل التضخم (الأساسي) إلى ارتفاع شهري يبلغ (+0.1%). وشهدت المجموعات التالية ارتفاعاً، ضمن هذا المعدل: الملابس، وتأمين السيارات، ووسائل النقل الجديدة، والعناية الشخصية، والأثاث المنزلي. في حين شهدت المجموعات التالية انخفاضاً: السيارات المستعملة، والشاحنات، والتسليّة، والعناية الشخصية. ويوضح الشكل (16) تطور التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال العام الماضي المنتهي في ديسمبر 2020.

شكل (16): معدل التضخم، في المناطق الحضرية، والمعدل موسميًا، خلال الفترة ديسمبر 2019 – ديسمبر 2020 (%)



المصدر: US, BLS.

3.2.3 معدل البطالة

وفقاً لإحصاءات مكتب العمل انخفض عدد العاملين، في المناطق الحضرية، خلال شهر ديسمبر 2020، بحوالي (140) ألف، مع استقرار معدل البطالة عند (6.7%). ويعكس الانخفاض في عدد العاملين انتشار حالات الإصابة بفيروس كوفيد – 19. وقد تم تعويض الانخفاض في العمالة

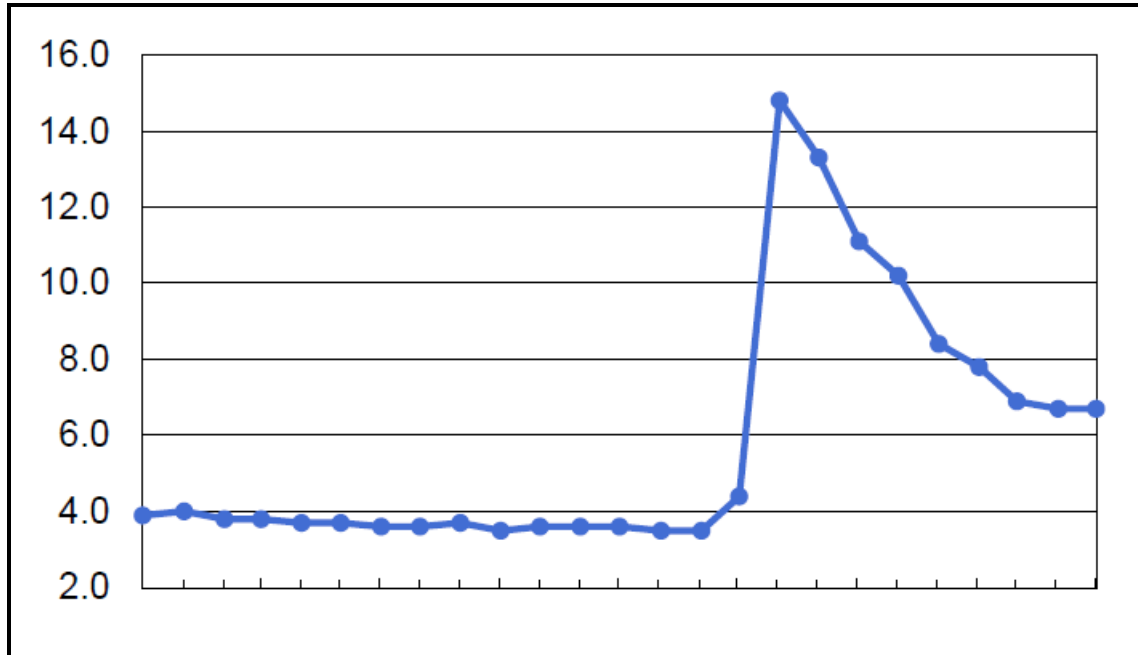
بقطاعات الضيافة وتمضية أوقات الفراغ، والتعليم الخاص، تم تعويضها جزئياً بارتفاع عدد العاملين في أنشطة خدمات الأعمال والخدمات المهنية، وتجارة التجزئة، والتشييد.

وتركز معدل البطالة، خلال شهر ديسمبر، أساساً في فئة المراهقين (16%)، ثم السود (6.9%)، ثم من أصول إسبانية ولاتينية (9.3%)، يليهم البالغين من الذكور (6.4%)، والبالغين من الإناث (6.3%)، والبيض (6%)، والآسيويين (5.9%).

أما على أساس فترة البطالة فقد كان أكبر معدل للبطالة لفترة (27) أسبوع وأكثر (حوالي 3.9 مليون)، ثم أقل من (5) أسبوع (حوالي 2.9 مليون)، لفترة (5 – 14) أسبوع (حوالي 2.2 مليون)، وأخيراً فترة (15 – 26) أسبوع (حوالي 1.5 مليون). ويوضح الشكل (17) تطور معدل البطالة الحضرية، والمعدلة موسمياً، خلال السنتين الماضيتين المنتهية في ديسمبر 2020.

شكل (17): معدل البطالة، المعدل موسمياً، للمناطق الحضرية

ديسمبر 2018 – ديسمبر 2020 (%)



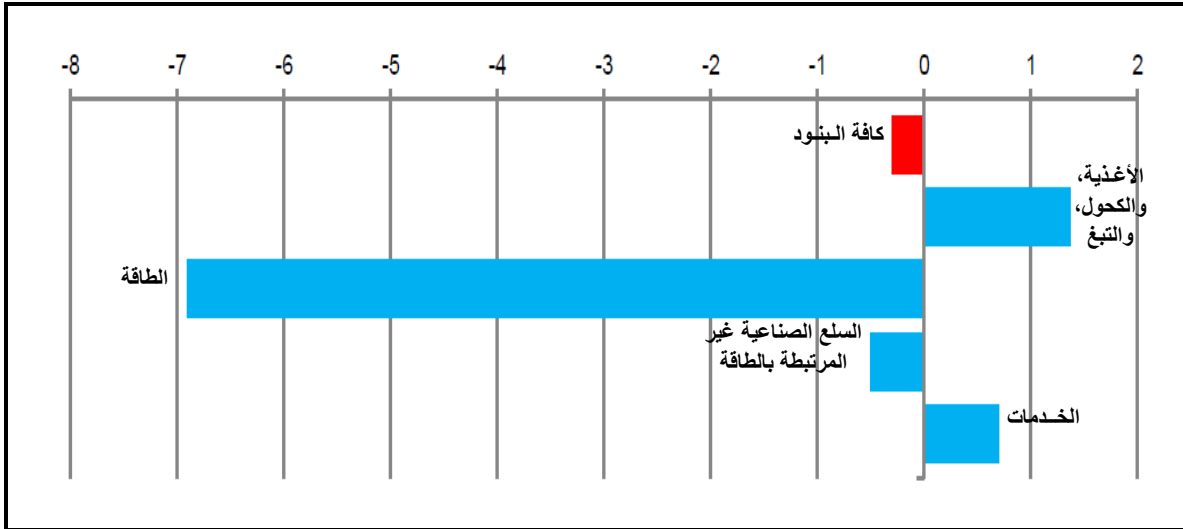
المصدر: US, BLS.

3.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.3.3 معدل التضخم

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي أن يكون قد وصل معدل التضخم، في شهر ديسمبر 2020، إلى (-0.3%) في منطقة اليورو، والذي يعتبر مستقراً مع معدل شهر نوفمبر السابق. ومن ضمن المكونات التي اتسمت بارتفاع المعدل "الأغذية، والمشروبات والكحول" (1.4% في شهر ديسمبر مقارنة مع 1.9% في نوفمبر السابق)، والخدمات (0.7% و0.6%، تبعاً)، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (-0.5% و0.3%، تبعاً)، والطاقة (-6.9% و-8.3%، تبعاً). ويوضح الشكل (18) معدل التضخم السنوي بمنطقة اليورو خلال شهر ديسمبر 2020.

شكل (18): معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو،
ديسمبر 2020 (%)



المصدر: EU, Eurostat.

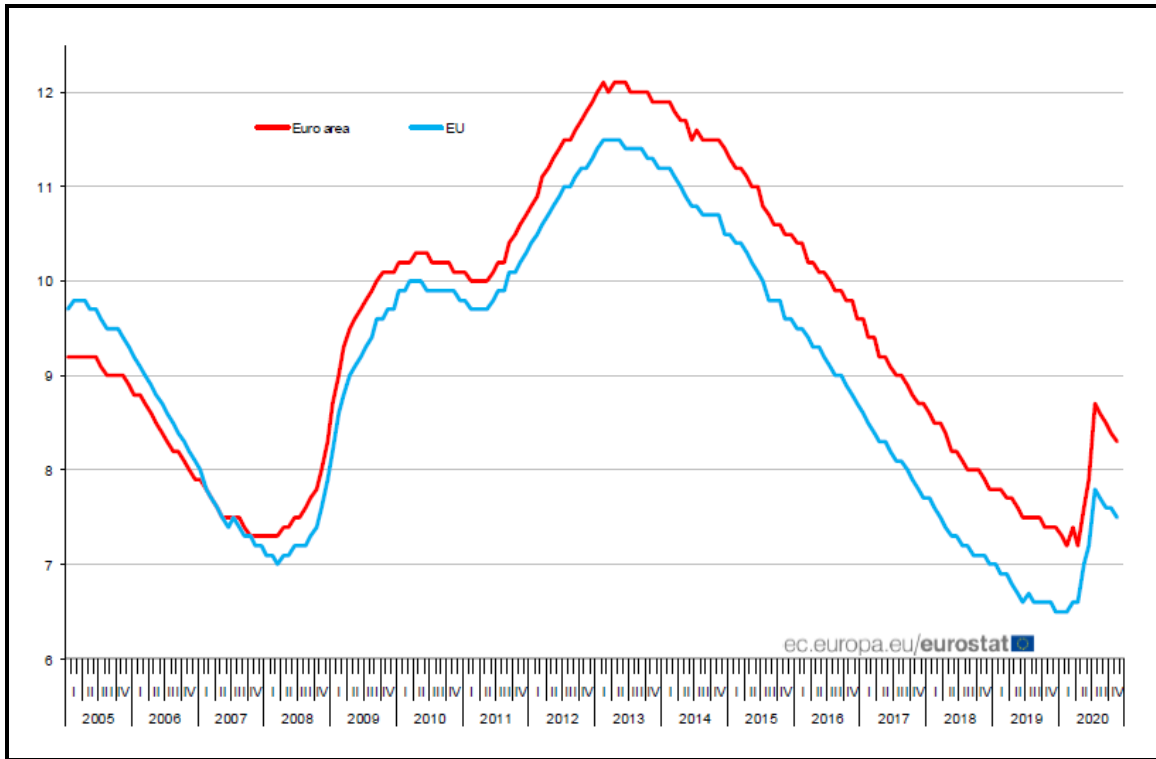
2.3.3 معدل البطالة

ارتفع، وفقاً لإحصاءات مكتب الإحصاء الأوروبي، معدل البطالة، في نوفمبر 2020، في منطقة اليورو والمعدل موسمياً، ليصل إلى (8.3%) منخفضاً عن معدل الشهر السابق، أكتوبر، والبالغ (8.4%)، ومرتفعاً عن المعدل المناظر في نوفمبر 2019 والبالغ (7.4%). أما معدل البطالة في

المجموعة الأوروبية فقد وصل، في نوفمبر 2020، إلى (7.5%) منخفضاً عن شهر أكتوبر السابق والبالغ (7.6%)، إلا أنه لا زال أعلى من المعدل السائد قبل سنة والبالغ (6.6%).

وقد وصل عدد العاطلين في المجموعة الأوروبية، خلال نوفمبر، إلى حوالي (15.933) مليون، منهم (13.609) مليون في منطقة اليورو. وقد انخفضت هذه الأرقام، بالمقارنة مع شهر أكتوبر السابق، في المجموعة الأوروبية بنحو (222) ألف، وفي منطقة اليورو بحوالي (172) ألف. ويوضح الشكل (19) تطور معدل البطالة المعدل موسمياً، خلال الفترة 2005 – 2020، على أساس ربع سنوي.

شكل (19): معدل البطالة في المجموعة الأوروبية، ومنطقة اليورو، للفترة 2005 – 2020 على أساس ربع سنوي (%)



المصدر: EU, Eurostat

أما بطالة الشباب (تحت سن 25 سنة) فقد وصل معدلها في المجموعة الأوروبية، خلال نوفمبر، إلى (17.7%)، ومنطقة اليورو إلى (18.4%)، ويقابلهم عدد عاطلين بنحو (3.171) مليون، و(2.629) مليون، تبعاً.

ووصل أعلى معدل بطالة، في نوفمبر 2020، في إسبانيا (16.4%)، يليها ليتوانيا (10.4%)، وإيطاليا (8.9%). وتحقق أقل معدل بطالة في جمهورية الجيك (2.9%)، ثم بولندا (3.3%)، وهولندا (4%).